قراءة في واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية

نصر صالح الشهراوي

مقدمة:

أثارت الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتي جرت في الخامس والعشرين من شهر كانون أول من عام2006 ، تساؤلات كثيرة لا سيما بعد الفوز الكبير الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي حصلت بموجبه على أربع وسبعين مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي والبالغ عدده مئة واثنين وثلاثين مقعدا ، بعد التعديل الذي اتفق عليه بموجب اتفاق القاهرة.

اعتبرت هذه الانتخابات بالنسبة للمراقبين الدوليين بأنها قلبت الموازين لا سيما بعد أن أفرزت هذه الانتخابات نهجا ديمقراطيا فلسطينيا ، أثبت للعالم أجمع أن الفلسطينيين سطروا بذلك أروع صورة لهذه العملية.

الانتخابات التشريعية الثانية ساهمت وبشكل كبير في تبيان الصورة الحقيقية لوجهة النظر الفلسطينية ، التي أفرزت حالة لا بد من الوقوف عندها بعد أن شارك الفلسطينيون بقوة بهذه الانتخابات، التي جعلت منهم قادرين على إحداث التغير المطلوب، حيث أن فوز حماس بالانتخابات التشريعية بهذا العدد من المقاعد أصاب الكثيرين بالدهشة والاستغراب، الدهشة لهذا الفوز الكبير جاء بعد أن استطاعت العملية الديمقراطية أن تثبت أن خيار الشعب الفلسطيني ليس بالضرورة أن يكون مساندا للموقف الأجنبي والأمريكي، والاستغراب من السلاسة والهدوء التي مرت بها هذه الانتخابات، حيث تحمل الفلسطينيون أفرادا ومؤسسات المسؤولية على عاتقهم لإنجاح هذه الانتخابات بهذه الصورة، وحيث لم تسجل أية خروقات للعملية الانتخابية الأمر الذي اعتبره المراقبون الدوليون الذين راقبوا سير هذه العملية بأن ما جرى تحول كبير في المسار الديمقراطي الذي سطره الفلسطينيون بصورة مشرفة.

لقد جاءت الانتخابات الفلسطينية الثانية متأخرة عدة سنوات عن موعدها المقرر، كما جاءت ضمن ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة، والأهم أنها جاءت تحمل في طياتها تغييرات سياسية وحزبية حادة، وكانت نتائجها مفاجئة لكافة المراقبين، بل والأطراف المنخرطة في العملية الانتخابية نفسها، وإذا كان فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس الساحق قد فاجأ حتى القائمين على الحركة، فقد جاء نتيجة حتمية لأوضاع وتراكمات استمرت منذ إبرام اتفاقيات السلام المرحلية مع الطرف الإسرائيلي، فقد ماطلت إسرائيل طويلاً في دفع استحقاقات السلام، وتهربت تحت ذرائع عديدة من الالتزام بعملية السلام، كل هذه التراكمات دفعت الشعب الفلسطيني إلى انتفاضة عارمة ازداد أوارها مع الهجمات العسكرية الإسرائيلية وإعادة احتلالها للمناطق التي انسحبت منها في الضفة الغربية، وتصاعد مسلسل الاغتيالات للقيادات الفلسطينية، والقصف اليومي ضد المدنيين، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، والحصار الاقتصادي الذي دفع بنصف الشعب الفلسطيني إلى حافة الفقر، كما جرت تلك الضغوطات والجرائم الإسرائيلية إلى ردود فعل فلسطينية تمثلت بهجمات استشهادية في عمق المدن الإسرائيلية، ولا يختلف اثنان على أن ذلك التصعيد الإسرائيلي كان مدروساً للتنصل من عملية السلام برمتها، بعد أن فشلت القيادة الإسرائيلية، بدعم أمريكي في إجبار القيادة الفلسطينية على القبول بالحل الإسرائيلي في مفاوضات كامب ديفيد، وكان ثمن التصلب وعدم تنازل الرئيس الراحل ياسر عرفات عن الثوابت الفلسطينية، حصاراً للرئيس في مقره في رام الله استمر سنوات حتى استشهاده، واتهام القيادة والشعب الفلسطيني بالإرهاب، تلاها البدء بتطبيق خطوات إسرائيلية أحادية الجانب في سبيل تكريس الرؤية الإسرائيلية للحل النهائي، بدأت بخطة الفصل الديمغرافية في الضفة الغربية، بواسطة جدار الفصل، مروراً بخطة "فك الارتباط" الأحادي الجانب من قطاع غزة، وصولاً إلى تسمين وتوسيع مستوطنات الضفة الغربية تمهيداً لضمها بشكل نهائي داخل حدود إسرائيل المقترحة، بما فيها القدس الشرقية

وتخومها والمستوطنات المقامة فيها، يضاف إلى ذلك الاحتفاظ بغور الأردن.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية وأزمة النظام السياسي الفلسطيني:

● **البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات:** لقد اتسمت العناصر الرئيسة المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى الفاعلة، تميزت هذه الفترة باضطرابات على كافة المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الانتشار، ولم تنجح قوات الأمن الفلسطينية بفرض سيادة القانون والحد من التجاوزات الأمنية، وتعثرت محاولات تنفيذ خطط الإصلاح لإعادة تنظيم بنية وهيكلية الأجهزة الأمنية[1]. في غضون ذلك استمرت إسرائيل بسياسة الاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمدن والمخيمات الفلسطينية، وقامت بسلسلة من الاغتيالات للقيادات الفلسطينية.

أما على الصعيد السياسي فقد تميزت هذه الفترة بإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، وباتخاذها خطوات من جانب واحد تهدف إلى وضع الحدود النهاية للدولة الفلسطينية مع ما يعنيه ذلك من ضم واسع للأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وإكمال بناء جدار الفصل العنصري، كما أن إسرائيل قامت بانسحاب شبه كامل من قطاع غزة تم الانتهاء منه في 12 أيلول 2005، تضمن إخلاء المستوطنات وتدميرها وإخلاء المستوطنين وسحب القوات العسكرية إلى مناطق على أطراف قطاع غزة، ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية وقد اقتربت من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضم القدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بخطة الانسحاب أحادي الجانب (خطة الانطواء أو التجميع).

أما في الجانب الاقتصادي فقد أدى تفاقم الوضع المعيشي المتردي للشعب الفلسطيني إلى إضعاف الثقة بإيجابية نتائج العملية السلمية وفقدان الأمل بإمكانية أن يتغير الحال البائس إلى الأفضل ضمن نفس الشروط وموازين القوى والسياسة القديمة، ترافق ذلك مع فرض حصار خانق على الشعب الفلسطيني أصاب الاقتصاد الفلسطيني العام بالشلل باستثناء بعض القطاعات المحلية، تحكمت إسرائيل خلال

هذا الحصار تماماً بالواردات الفلسطينية وفرضت قيودا شديدة على الصادرات، فعملية السلام المتعثرة على مدى أكثر من عشر سنوات لم تؤت ثمارها سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية وبدا الحل النهائي القاضي بزوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعيد المنال، ومثل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة نموذجا مناقضا لفشل المفاوضات واتفاقيات السلام، فقد صور على أنه نجاح واضح للمقاومة وللموقف الرافض للاعتراف بإسرائيل والرافض للحلول السلمية.

هذه المحاور أثرت بشكل متفاوت على رؤية وتوجهات الناخب الفلسطيني وعلى ترتيبه للأولويات والهموم والتحديات التي يواجهها.

السياسة الداخلية في فلسطين:

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في جولات حوارات القاهرة الذي أسفر عن اتفاق في آذار(مارس) 2005 حسمت بشأنه مسألة مشاركة جميع القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في جولة الانتخابات التشريعية الثانية، وتم الاتفاق فيه على خمسة بنود تشكل أساساً للسياسة الفلسطينية، وبالأخص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار "سياسة التهدئة" أو الهدنة الموجهة نحو البيت الداخلي الفلسطيني وكذلك نحو إسرائيل[2].

مشاركة القوى السياسية في الانتخابات:

جرى الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية (التي أجريت في 2006/1/25) وذلك خلال جولات الحوار التي تمت في القاهرة، اتفقت هذه الفصائل والقوى الفلسطينية أيضا على جملة إصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتحديد شرعية هذه المؤسسات وتوسيع عضويتها.

يمثل موقف حماس من الانتخابات التشريعية تحولاً هاماً في أهداف الحركة مقارنة بموقفها من الانتخابات الأولى عام 1996 حين قاطعت الانتخابات بدعوى عدم اعترافها باتفاق أوسلو ورفضها للمشاركة في أي ترتيب مؤسسي ينبثق عنه، أما في عام 2005 فقد قررت حماس أن تحول رصيدها الجماهيري الكبير إلى عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمشاركة في

النظام السياسي عوضا عن استمرارها بالعمل من خارج النظام السياسي.

جرت أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية بتاريخ 23/ديسمبر/2004 وتم إنجاز أربع مراحل حتى نهاية عام 2005 بانتظار تحديد موعد إجراء المرحلة الخامسة والأخيرة، وقد تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية، وحصلت فيها قوائم حركة فتح على ما نسبته (37٪) وحركة حماس على (34٪) وفيما توزعت بقية الأصوات على قوائم انتخابية أخرى[3].

كانت نتيجة هذه الانتخابات بعد إتمام مراحلها الأربع فوز حركة فتح في أغلبية المجالس المحلية في فلسطين وفوز حماس بأغلبية المقاعد في معظم المدن الكبرى في فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

ظهرت في العام 2005 قضيتان ذات أولوية في السلطة الفلسطينية، الأولى معالجة الفلتان الأمني وضبط فوضى السلاح والاحتكام إلى القانون وضم المجموعات المسلحة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية، وهذا من شأنه أن يمهد الطريق لوجود سلطة واحدة وبندقية شرعية واحدة وفقاً لرؤية رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية ومعظم الخبراء الاستشاريين الذين صمموا خطة الإصلاح الأمني الفلسطيني[4]. لكن محاولات الإصلاح في المجال الأمني جميعها فشلت، فلم تنته المظاهر المسلحة للمجموعات المختلفة، وزادت الاقتحامات لمراكز السلطة الفلسطينية ومقراتها، وارتفعت حالات خطف الأجانب والاعتداء على المواطنين دون تحرك جدي من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاعتقال منفذي هذه الأعمال أو منعها، أظهرت استطلاعات الرأي العام أن ثلثي المواطنين (64٪) يفتقدون الأمن والسلامة لهم ولأسرهم[5].

أدى عدم التمايز ما بين حركة فتح كتنظيم سياسي والسلطة الفلسطينية كنظام حكم دون فصل هذه العوامل على أساس مؤسسي إلى تحميل حركة فتح مسؤولية هذه الأعمال أمام المواطنين، في المقابل أبدت حركة حماس حنكة سياسية واضحة خصوصا في الخطوات التي اتخذتها لإظهار انضباطها واحتكامها إلى القانون وتفعيل شبكة الخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها الحركة، وبخاصة في قطاع غزة، أما بالنسبة للأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى فلم تنجح في تشكيل

ائتلاف سياسي يخفف من حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني.

أما القضية الثانية فتتمثل بانتشار الفساد، فقد بينت نتائج استطلاعات الرأي العام أن 87٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن الفساد منتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، كما أن فترة ما قبل الانتخابات شهدت الكشف عن حالات فساد في مؤسسات السلطة تمت إحالتها إلى النائب العام تتعلق بهدر المال العام والاختلاس وسوء الإدارة.

سياسات إسرائيل:

ازدادت الإجراءات الاحتلالية التعسفية شراسة في الفترة التي سبقت الانتخابات وذلك من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية الواحد بمئات الحواجز وازدياد حملات المداهمة والاعتقال وصولاً إلى سياسة الاغتيالات، قام الجيش الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية تحت ذرائع عدة تتعلق بالحرب ضد ما يسمى "الإرهاب" تضمن هذا المنهج تدميراً شبه كامل للمؤسسات الأمنية الفلسطينية وإعادة احتلال لكافة المدن الفلسطينية.

استمرت إسرائيل خلال العام 2005 في بناء جدار الفصل العنصري وإكمال عزل القدس الشرقية عن مدن الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل وفصل شبكة الشوارع والطرق التي يستخدمها المستوطنون عن تلك التي يستخدمها مواطنو الضفة الغربية، حيث تطمع إسرائيل في تطبيقها لمخطط الفصل أحادي الجانب في أن تتمكن من ضم ما يقارب نصف مساحة الضفة الغربية وعزل السكان في تجمعات سكنية كبيرة منفصلة عن بعضها البعض، وتبقي مدن الضفة كسلسلة غير متصلة لا تملك القدرة على الاتصال أو التنمية الاقتصادية، وبخاصة بعد مصادرة المياه[6].

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين من شرقي القدس المشاركة في الانتخابات في البداية، لكن الفلسطينيين أصروا على مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات وفقا للإجراءات التي اتبعت في العام 1996، لقي الموقف الفلسطيني دعما من اللجنة الرباعية وبخاصة من الولايات المتحدة ما أدى إلى تجاوب إسرائيل مع الرؤيا الدولية بضرورة السماح بإجراء الانتخابات في شرقي القدس.

الانسحاب من غزة:

نفذت إسرائيل خطة فك الارتباط مع قطاع غزة من طرف واحد دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية وذلك بانسحاب قوات الجيش وتفكيك المستوطنات، لكن إسرائيل احتفظت بسيطرتها الأمنية والعسكرية الشاملة على قطاع غزة، ومنعت الصيادين الفلسطينيين من تجاوز شريط مائي ضيق جدا بمحاذاة الساحل الفلسطيني، وتحكمت بالمعابر الحدودية للقطاع مما أدى إلى زيادة الضغط الاقتصادي على كافة القطاعات الإنتاجية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى واردات مستمرة عبر المعابر الإسرائيلية كالوقود.

تهدف الخطوة الإسرائيلية "الانسحاب من قطاع غزة" إلى وقف الضغوط الدولية عليها لإعادة الانتشار في الضفة الغربية ولتطبيق خارطة الطريق، وإلى إقناع الدوائر السياسية الدولية أن هذه الخطوة هي مقدمة للحل الأكثر شمولية، مما يتطلب من الجانب الفلسطيني القيام بخطوة من ذات النوع، مثل جمع الأسلحة من التنظيمات المعارضة أو وقف العمليات المسلحة ضد إسرائيل، من ناحية أخرى اعتبرت الولايات المتحدة واللجنة الرباعية أن هذا الانسحاب جزء من تطبيق خارطة الطريق، وأنه يشكل أرضية لإنهاء الصراع في حال توفرت إرادة سياسية لدى إسرائيل والفلسطينيين.

●فوز حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج:

(2) **أسباب مشاركة حماس في الانتخابات:**

بدأت محاولة دمج حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها العام 1988، حيث جرت العديد من جولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حماس لدخول مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لكن لم تنجح تلك المحاولات بسبب الشروط التي وضعتها حماس للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في: (1) إعادة النظر في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. (2) عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة. (3) الحصول على 40٪ من مقاعد المجلس الوطني باعتباره يمثل حجم حماس الحقيقي في الساحة الفلسطينية، وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الشرطين الأول والثاني، فيما رفضت الشرط الأخير[7].

قاطعت حركة حماس الانتخابات العامة الأولى (الرئاسية والتشريعية) العام 1996

لأسباب سياسية مصلحية، على الرغم من أن الانتخابات قد كانت الفرصة الأولى لتحديد الحجم الحقيقي للقوى والفصائل في الساحة الفلسطينية، لقد جرت نقاشات مطولة داخل الحركة العام 1995 تمحورت حول وجهتي نظر تتعلقان بالمشاركة في الانتخابات الأولى ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات من منطلق خلق فرصة للحركة للمساهمة والتأثير في صناعة القرار الفلسطيني، فيما ترى وجهة النظر الثانية أن المشاركة في الانتخابات تقود الحركة للتخلي عن برنامجها النضالي، وأنها لا تريد إضفاء الشرعية على الانتخابات ونتائجها، لكن حماس أعلنت قبيل الانتخابات العام 1996 أنها لا تمانع العملية الانتخابية من حيث المبدأ، فالانتخابات حق طبيعي للشعب الفلسطيني، وحركة حماس تؤمن بمبادئ الشورى، وان الحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية لا تنمو وتكبر في أجواء القهر والطغيان والاستبداد، بل تنمو وتزدهر في أجواء الحريات والمناخ الديمقراطي[8].

شجع فوز حماس في العديد من المجالس المحلية الحركة على اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية، وبخاصة مع تزايد التأييد لها في الشارع، ما عزز اعتقادها بأنها قوة منافسة لحركة فتح في الانتخابات التشريعية، وأنها تمتلك شرعية شعبية تؤهلها للعب دور فاعل في المعارضة، بل قيادتها من خلال المجلس التشريعي والتأثير على القرار الفلسطيني، هذه المرة، من داخل النظام السياسي وليس من خارجه.

يبدو أن حركة حماس اتخذت قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية للأسباب التالية:

- اعتقاد حماس بتغيير مرجعية الانتخابات، أي أن الانتخابات تجري على أساس إعلان القاهرة (الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في آذار/مارس/2005) على خلاف مرجعية انتخابات العام 1996 التي جرت على أساس اتفاقية أوسلو، لكن هذا السبب يراه البعض غير موضوعي، حيث جرت الانتخابات التشريعية الثانية (2006)، بموافقة إسرائيلية بعد ضغوط دولية للسماح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات على أساس برتوكول الانتخابات المرفق بالاتفاقية الانتقالية للعام 1995، بالشروط نفسها التي جرت على أساسها الانتخابات الأولى العام 1996.

●فشل السلطة في محاربة الفساد، ما شجع حماس على المشاركة في الانتخابات تحت عنوان الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد، باعتباره (أي محاربة الفساد) العامل الأول في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخب الفلسطيني.

● رغبة حماس في الحصول على الشرعية الدستورية بعد حصولها على الشرعية النضالية في مقاومتها للاحتلال، لاعتقادها بأن الشرعية الدستورية تؤهلها لاكتساب الشرعية الدولية، وبخاصة في ظل الضغوطات التي تتعرض لها الحركات والقوى الإسلامية في العالم بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر)2001، ووضعها في قائمة المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي والأوروبي.

(3)**أسباب فوز حماس في الانتخابات التشريعية:** تعود أسباب الفوز الكبير لحماس في الانتخابات التشريعية لعوامل عدة ومن هذه العوامل:

● فقدان الثقة بالعملية السلمية، حيث شكل جمود عملية السلام بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي العام 2000 ضربة قوية لمشروع حركة فتح في إنهاء الاحتلال وبناء الدولة عبر المفاوضات، ما أفقد الناخب الفلسطيني الثقة بقدرة عملية السلام على إنهاء الاحتلال، كما أن تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية زاد من اعتقاد الناخب الفلسطيني بأن إسرائيل لا ترغب في تحقيق سلام، وإنما تريد فرض أمر واقع على الشعب الفلسطيني.

● فازت حماس بفعل الدور النشط الذي لعبته الحركة الإسلامية في الجانب الاجتماعي، عبر مؤسساتها الأهلية التي قدمت للمواطنين خدمات مختلفة، إغاثية وصحية واستشفائية وتعليمية وغيرها، وهو ما دفع بالمواطن للمقارنة بين شبكة المؤسسات الأهلية التابعة لحماس، وذات الموازنات المرتفعة، وتقاعس مؤسسات السلطة عن أداء دورها المطلوب في هذا المجال، وهو ما دفعه، في الوقت نفسه، للانحياز لصالح حماس، وحجب أصواته عن حركة فتح.

●كما فازت حماس بفعل الدور النشط الذي لعبته الحركة الإسلامية في ميدان المقاومة المسلحة خاصة، عملياتها التفجيرية خلف الخط الأخضر. ورغم أن هذه العمليات شكلت ذريعة وحجة للجانبين الأميركي

والإسرائيلي لوضع مقاومة الشعب الفلسطيني في مصاف الإرهاب، إلا أنها لقيت صدى إيجابياً لدى شرائح في المجتمع الفلسطيني، وهوى لدى شرائح أخرى، رأت فيها رداً مشروعاً على العمليات العدوانية الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ وعجائز.

●الحملة التي تعرضت لها حماس على يد الولايات المتحدة وإسرائيل، والتهديدات المتلاحقة بالعمل على منعها من الاشتراك في الانتخابات. وقد أحدثت هذه الحملة ردود فعل معاكسة لدى الشارع الفلسطيني، الذي رأى في تهديد إسرائيل والولايات المتحدة شهادة في صالح حماس، ولا نبالغ في القول إن شرائح في الشارع الفلسطيني انحازت لمرشحي حماس نكاية بتل أبيب وبواشنطن.[9]

●**استخدام العامل الديني:** وظفت حماس العامل الديني في حملتها الانتخابية باستخدامها شعارات دينية مستمدة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتعلق بالأمانة، ويوم الحساب، والتقرب إلى الله، كشعار "صوتك أمانة تسأل عنه يوم القيامة"، لمعرفتها بالبنية المجتمعية للشعب الفلسطيني، وبتأثير هذا العامل على توجهات الناخبين التصويتية يوم الانتخابات.

●**تشرذم التنظيمات الفلسطينية اليسارية وضعفها:** شكل تشرذم القوى والتيارات السياسية وعدم قدرتها على التجمع وخوض الانتخابات التشريعية في قائمة انتخابية واحدة[10]. عاملا إضافيا في تعزيز قوة حماس وبخاصة أن الناخبين رأوا فيها مخلصا من الفساد والفلتان الأمني، وأنها التنظيم الوحيد في الساحة الفلسطينية القادر على منافسة حركة فتح (الحزب الحاكم).

●**الاستعداد الجيد للانتخابات:** استعدت حماس بشكل مبكر للانتخابات التشريعية، أي منذ الإعلان الرسمي لها في شهر آذار(مارس) 2005، حيث حولت المناسبات التي تحييها كافة إلى مهرجانات واستعراضات انتخابية ضخمة، بالإضافة إلى استخدام المساجد في هذه الحملة الممتدة طوال العام 2005، كما أضاف حسن الأداء خلال الحملة الانتخابية (كاستخدام ناشطات حماس الزيارات الميدانية مثل "حملة من بيت لبيت" لدعوة النساء للمشاركة في الانتخابات) إعجاب المواطنين بالحركة وحسن تنظيمها.

الخاتمة:

لقد مثّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ونتائجها صورة ديمقراطية ليس لها مثيل في منطقة الشرق الأوسط، وشكّلت سابقة في الوطن العربي، وأثبتت بأنّ الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية، وهي تحت الاحتلال فكيف في حال كانت في دول مستقلة، وتعدّ هذه النقطة أمراً مضيئاً يسجّل لحكومة أبو مازن أولاً لالتزامها بتعهداتها بإجراء الانتخابات بصورة ديمقراطية ونزيهة، ويسجل للفصائل المسلحة ثانياً التي التزمت بالهدوء، وبإنجاح العملية الديمقراطية، وأعطت صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني، الذي انتخب وفقاً لأجندة وانتماءات سياسية، ولكن مع الأسف لقد خسرت التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي أشاد بها المراقبون الدوليون عند إجراء الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، كل ما حققته في السنوات الماضية، ولم يكن من المتوقع، أن تصل إلى ما وصلت إليه من عدم احترام وتقدير لإرادة الناخب الفلسطيني وبات من الصعب دراسة الديمقراطية الفلسطينية، بعد ما تشوهت نتيجة للخلافات بين حركتي فتح وحماس.

لا أنكر أن الاحتلال الإسرائيلي ساهم في التأثير على حرية حركة الناخبين والمرشحين من التيارات السياسية التي لا تريدها أن تنجح، وفي منع وصول الناخبين في القدس الشرقية إلى صناديق الاقتراع، ومنع تحرك المرشحين في المدينة المقدسة من الالتقاء مع الناخبين بكل حرية، وعمل الاحتلال من خلال التهديد قبل وبعد الانتخابات على أنه لن يتعامل مع حركة حماس في حال فوزها وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وإن فرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي بعد فوز حماس، ما هو إلا معاقبة للفلسطينيين على اختيارهم الحر في الانتخابات التشريعية.

كان من الممكن أن يحافظ الفلسطينيون على حد أدنى من الديمقراطية في التعامل فيما بينهم بدلا من الاقتتال، على الرغم من العقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي ضد الديمقراطية الفلسطينية، مما يؤكد على استحالة تحقيق الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة مع استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية، ولهذا فعلى

جميع القوى الفلسطينية أن تعمل لإزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي يريدها المواطن الفلسطيني، إن جميع الفلسطينيين مستهدفون في هذه المرحلة التي تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى تصفية قضيتهم، واستغلال وتكريس الانقسام الفلسطيني الداخلي لتمرير المشاريع الإسرائيلية ضد الأرض والإنسان الفلسطيني.

منذ أمد طويل والشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال وعليه الآن أن يقاوم الانقسام الذي يهدد الديمقراطية الفلسطينية ويهدد حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، فإنهاء الانقسام يتطلب من النخب والقوى المجتمعية الفلسطينية من نقابات واتحادات ومؤسسات شبابية ونسوية وجامعات وطلاب وأساتذة جامعات وعلماء الدين وعمال وتجار النزول إلى الميادين والساحات والتجمهر والاعتصام والإضراب أمام مقرات الرئاسة في الضفة الغربية وغزة حتى إنهاء نكبة الانقسام لأن الانقسام الفلسطيني الداخلي هو الشيء الوحيد الذي يؤلم النفس، والذي لا بد من وضع حد له وبسرعة، حيث إن وضع الانقسام أصبح أصعب من العدوان والاحتلال وإن المصالحة الفلسطينية هي القوة الوحيدة لشعبنا أمام الاحتلال.

الهوامش:

---

(1) يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب 2005.

(2) عبد الناصر النجار: إعلان القاهرة: التهدئة، إستراتيجية فلسطينية.. أم خلطة مصالح!! جريدة الأيام، 2005/3/19

(3) عدنان عودة: نتائج انتخابات الحكم المحلي ص100 وجمال الشوبكي: الانتخابات في فلسطين: نظرة عامة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص3.

(4) جاريت شوبرا وجيم ماكاللوم: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، في يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام

اللّه، فلسطين، آب2005، ص26

(5) استطلاع رقم (17)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، رام اللّه، فلسطين 7- 9 أيلول 2005.

(6) أحمد قريع، **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص192.

(7) عماد الفالوجي (ورشة عمل): "الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار: بين خياري الانتخابات العامة ونظام الحصص"، رام اللّه: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان 2004.

(8) جمال سليم وجمال منصور، **الإسلاميون والانتخابات**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995، ص7- 8.

(9) المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، **انتفاضة الاستقلال**، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص19.

(10) ورقة سائد الزبن في كتاب **الانتخابات الفلسطينية الثانية** (الرئاسية والتشريعية، والحكم المحلي) 2005- 2006 ص 198- 201